مطالب برقابة حقيقية ومحاربة الفساد فى مؤتمر الضرائب بالإسكندرية

الخميس 1 يناير 2004 12:01 م

16 / 5 / 2009

تحت عنوان ((التشريعات الضريبية ومعايير المحاسبة والمراجعة)) عقد صباح اليوم السبت 16 / 5 فاعليات المؤتمر العلمى الثانى ؛ والذى تقيمه الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين وجمعية رجال أعمال الإسكندرية ؛ وجامعة فاروس ؛ومصلحة الضرائب برئاسة أ.د/ محمد الفيومى رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين .

وأوضح الأستاذ عباسى الغريانى – مقرر المؤتمر – أن المؤتمر يأتى من أجل الخروج بتوصيات هدفها التوفيق فى إصدار التعديلات للقانون الضريبى الحالى ، بالإضافة إلى اللوائح والقوانين التى تتفق مع القانون وتتعارض معه .

وطالب الغريانى بضرورة وجود شجاعة وجراءة من أجل إجراء التعديلات اللازمة لتحقق التوفيق بين اللوائح والإقرارات ؛ مشيرا إلى ضرورة وجود مفاهيم جديدة فى القانون للرأفة بصغار الممولين .

من ناحية أخرى أشارد/ محمد سرور - وكيل أول وزارة المالية ومستشار مصلحة الضرائب – إلى أن نتائج الموسم الضريبى الحالى شهدت ارتفاعا عن العام الماضى بنسبة 10 % فى الإقرارات الضريبية ، و20 % من قيمة مبالغ التحصيل ؛ مؤكدا أن هذه الزيادة تعد نجاحاً لوزارة المالية فى ظل الأزمة المالية العالمية التى تشهد حركة تراجع فى كل المجالات الاقتصادية .

وعلى الجانب الآخر عرض أ.د/ محمد الفيومى رئيس المؤتمر بعض الإحصاءات المتعلقة بالأزمة المالية ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصرى ؛ حيث انخفضت نسبة مرور السفن من قناة السويس بنسبة 21 % كما تراجعت عوائد القناة بنسبة 22 % ؛ وتراجعت تحويلات العاملين بالخارج بنسبة 15 % بالإضافة إلى ازدياد معدل البطالة حتى وصل إلى 9.4 % .

وأرجع الفيومى الخلل المالى العالمى ؛ وهذه الأزمة إلى عدم جود شفافية فى التعامل المالى منذ البداية وتأخر الإصلاح ، والفساد بالإضافة إلى عدم إلتزام رجال البنوك بآداب المهنة ؛ مع تراخى الرقابة الحكومية على المؤسسات المالية وترك الفساد الإدارى ينتشر .

وأقترح الحاضرون فى المؤتمر تعدد معايير المراجعة والحساب حتى تتفق مع المؤسسات العامة ،والمعايير الدولية التى أثبتت نجاحها ؛ بالإضافة إلى مراجعة استخدام قاعدة القيمة العالمية .

وأوصى المؤتمر بضرورة تدخل الحكومة لإلزام المؤسسات بتقيم المخاطر وإعادة النظر فى أسس الإقرارات وضرورة وجود رقابة شديدة على التعامل بين المؤسسات المالية وتحديدا فيما يتلق بلفظ ((خارج الميزانية)) .

بالإضافة إلى تشديد العقوبة على المخالفين حتى تصل إلى السجن لمدة 20 عاما كما فى بعض الدول خصوصا فيما يتعلق بالأماكن الإدارية الخطيرة كمديرى الشركات ، ومديرى البنوك كما أوصى المؤتمر بتدخل البنك المركزى فى الرقابة ، وتنفيذ عمليات إندماج البنوك بغض النظر عن حجمها وقيمة تعاملاتها وضرورة تعزيز آداب المهنة .

الإسكندرية /محمد صلاح :